

Distr.: General
12 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الخامسة

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى الممثلين
الدائمين لأنتيغوا وبربودا وكوبا لدى الأمم المتحدة

أود أن أتوجه إليكم بالشكر على رسالتكم المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، المشفوعة بتعليقات لجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز على تقريرتي بشأن التقديرات المنقحة المتعلقة بتعزيز إدارة الشؤون السياسية (A/62/521).

وتجدون طيه ردا من السيد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على رسالتكم الأصلية المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ (انظر المرفق). وإني، إذ أؤيد محتوى هذا الرد، لأمل أن تساعد الإيضاحات الواردة فيه الدول الأعضاء في لجننتكم في مداولاتها. ويمكن للجنة الخامسة تناول الأسئلة الإضافية التي أثّرت في رسالتكم، وستقدم الأمانة العامة ما يلزم من معلومات إضافية.

وأعتقد أن بإمكان اللجنة الخامسة أيضا تناول النقاط اللغوية المحددة في رسالتكم، وسيكون وكيل الأمين العام ومساعدوه على استعداد للرد على أي أسئلة إضافية تثار خلال هذه الاجتماعات.

وأطلع إلى مواصلة التعاون الوثيق معكم ومع الدول الأعضاء في لجننتكم بشأن تعزيز إدارة الشؤون السياسية وجميع المسائل الأخرى.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

١١ آذار/مارس ٢٠٠٨

أود التوجه إليكم بالشكر على رسالتكم المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، التي تتضمن ملاحظات لجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز. وبناء على طلبكم، عُممت رسالتكم باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، في إطار البند ١٢٨ من جدول الأعمال، وسيُعمم هذا الرد كذلك. وستصبح هاتان الرسالتان جزءاً لا يتجزأ من مناقشات اللجنة الخامسة للجمعية العامة بشأن هذا البند. ونعرب، أنا والأمين العام، عن تقديرنا للدعم الذي تقدمه لجنة التنسيق المشتركة لتعزيز إدارة الشؤون السياسية، ونقر بالتزامكم التعجيل بتعزيز قدرات الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات وتسويتها، وهو استثمار أفضل من تحمل التكاليف الباهظة للحروب.

الولايات

وفقاً لما جاء في رسالتكم، فإن إدارة الشؤون السياسية تستمد ولايتها الأساسية من ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المواد ١ و ٣٣ و ٩٩، ثم من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن وقراراتهما، التي أكدت هذه الولاية الهامة، بما فيها الوثيقة A/46/882 وقرارات الجمعية العامة ١٢٠/٤٧ و ٣٣٧/٥٧. وترد الولايات الأخرى ذات الصلة في الوثيقة A/62/521.

لقد أترتم عدداً من القضايا الهامة في رسالتكم، وأود أن أؤكد للدول الأعضاء في لجنتم بأننا سنأخذ انشغالهما في الاعتبار كدأنا دوماً طوال عملية التشاور هذه. والأهم من ذلك رغبتني في أن أوضح بأن الغرض من المقترحات الواردة في الوثيقة A/62/521 ليس، بأي حال من الأحوال، توسيع نطاق دور ومهام إدارة الشؤون السياسية، على النحو المنصوص عليه في الولايات المذكورة آنفاً؛ وإنما هي مقترحات ترمي إلى زيادة فعالية الإدارة في الوفاء بالمهام المسندة إليها سلفاً. الهدف إذن هو جعل الإدارة أكثر فعالية ونشاطاً في أداء ولاياتها. كما أحطنا علماً بضرورة إقامة علاقة تفاعل بين الإدارة والجمعية العامة، وأتطلع إلى مناقشة طرائق إقامة هذه العلاقة معكم ومع الدول الأعضاء في لجنتم بشكل مستمر.

وكما ذكرنا من قبل، فإن المسؤولية الأولى عن منع نشوب النزاعات تقع على عاتق الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، تعمل إدارة الشؤون السياسية بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في إطار ولاياتها. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، يعزى التقدم الذي أحرز في تسوية بعض النزاعات إلى جهود الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، بالدرجة الأولى. وعلى هذا الأساس، طلبنا رصد موارد إضافية لتعزيز

المكتب في أديس أبابا وتكثيف تعاوننا مع الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء في إطار بعض مبادرات السلام التي يضطلع بها القادة الأفارقة.

المكاتب الإقليمية

ضمن القضايا الأساسية بالنسبة للدول الأعضاء في لجنتم المترح المتعلق بالمكاتب الإقليمية التابعة للإدارة. وواضح أنه لا يجوز فتح هذه المكاتب إلا بعد الحصول على موافقة البلد المضيف وجميع بلدان المنطقة، وإسناد ولايات مناسبة لها، على النحو الذي ترضيه الدول الأعضاء وحسب كل حالة على حدة. وستقام هذه المكاتب على مراحل وبناء على الطلب بوصفها بعثات سياسية خاصة. وستشارك مع جهات أخرى في أماكن العمل أو ستنسق عملها تنسيقاً وثيقاً مع منظمات إقليمية ودون إقليمية أو مع كيانات تابعة للأمم المتحدة، لتوفير الدعم اللازم والاستفادة من أوجه التآزر والتعاون فيما بينها. وأؤكد للدول الأعضاء في اللجنة أيضاً أنه لن تسند لهذه المكاتب ولايات خارج نطاق الدولة التي تعمل فيها، وبأنها ستصمم خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للمنطقة. وليس هناك صيغة عامة واحدة لكيفية أداء هذه المكاتب عملها.

وكما تعلم الدول الأعضاء في اللجنة، فإنه سبق للإدارة أن أنشأت مكاتبين إقليميين، هما مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي فتح أبوابه في داكار عام ٢٠٠١، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، الذي افتتح عام ٢٠٠٧ في عشق آباد بتركمانيستان، بعد خمس سنوات من المشاورات. وفي الحالتين معاً، استشيرت الدول الأعضاء في المنطقة والمنظمات الإقليمية على النحو الواجب وأعطت موافقتها، وساعدت الحكومتان المضيفتان على إنشاء المكتبين.

وسنقوم، متى اقترح إنشاء مكتب جديد، وفي إطار عملية التشاور، بتقديم المعلومات المطلوبة في رسالتكم، بما فيها مشروع الاختصاصات والولايات المقترحة وعلاقات التفاعل المقترح إقامتها مع كيانات الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية الحالية ودورات تقديم التقارير والولايات ذات الصلة بالقضايا الشاملة.

ويرجى الانتباه إلى أن قائمة المكاتب المحتمل إنشاؤها، الواردة في الوثيقة A/62/521، ذات طابع إرشادي، وليس هناك طلب محدد في الوثيقة لتمويل مكاتب إقليمية.

التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين

سنعطي الأولوية، عند النظر في تزويد المكاتب بموظفين، للنساء والرجال من البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً - وفقاً لتعهدات الأمين العام للدول الأعضاء ببلوغ الأهداف التي

وضعتها الجمعية العامة لتحسين التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي. ومن شأن تعزيز الإدارة أن يسمح لنا بجلب عدد كبير من الموظفين الشباب برتبة ف-٢ و ف-٣. ونعتزم اختيار هؤلاء الموظفين، قدر المستطاع، من قوائم الامتحانات التنافسية الوطنية - التي تتضمن، بطبيعتها، أسماء أشخاص من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وسنسعى أيضاً إلى تحسين التنوع الجغرافي داخل الإدارة.

هيكل الشعب الإقليمية

فيما يتعلق بالشعب الإقليمية، من الواضح أن عدداً من الدول الأعضاء في لجننتكم منشغلة إزاء المقترحات المتعلقة بكيفية تقسيمها إلى وحدات أصغر. لقد أنشئت مجموعات فرعية في إطار الشعب الإقليمية لاتخاذها أساساً لرصد الموارد وبوصفها آلية بيروقراطية وميزانية لتقسيم عبء العمل تقسيماً منصفاً. لكن الإدارة أحاطت علماً بالانشغالات التي أثارها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والدول الأعضاء في لجننتكم، وبلغتنا أيضاً التعليقات الأعم منها بخصوص ضرورة اتخاذ القضايا وليس البلدان أساساً لتقسيم العمل. وقررنا مواصلة اتباع الممارسة الحالية، أي استخدام أفرقة مرنة بدلاً من تقسيم كل شعبة إقليمية إلى مجموعات ووحدات ثابتة.

ففي شعبة غرب آسيا، سيكفل الموظفون التغطية الواجبة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن في إطار بنود جدول الأعمال التالية: الحالة في الشرق الأوسط؛ والحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين؛ والحالة فيما يتعلق بالعراق. وسيكفلون أيضاً التغطية الواجبة للولايات الصادرة عن الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال التالية: قضية فلسطين؛ والحالة في الشرق الأوسط؛ وتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة؛ وتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛ والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وسيشمل عمل الشعبة جميع مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط.

تخطيط السياسات والقضايا الشاملة

رداً على استفسار الدول الأعضاء في لجننتكم حول تخصيص الإدارة مزيداً من الوقت والموظفين للقضايا الفنية والشاملة، لا سيما القضايا التي تتناولها هيئات أخرى معنية في الأمم المتحدة أو التي لم تصدر بشأنها ولاية صريحة من الجمعية العامة، مثل موضوع منع نشوب النزاعات، تجدر الإشارة إلى عدد من النقاط. أولاً، يقتضي إدراكنا المتزايد لتعقد مسألة السلم والأمن أن نولي الاهتمام للأبعاد المحددة لعدد متزايد من القضايا الشاملة من حيث

علاقتها بالسلم والأمن. وينبغي للإدارة أيضا، بناء على طلب العديد من الدول الأعضاء، أن تعالج مشاكل معينة تتقاسمها عدة بلدان ومناطق. ولا تسعى الإدارة إلى تكرار المعلومات أو القدرات الموجودة لدى كيانات أخرى في المنظومة، وإنما تحتاج إلى حد أدنى من القدرات يمكنها من توصيل ما لديها من معلومات في الوقت المناسب وبطريقة محددة الأهداف.

ثانيا، تؤدي الجهود المبذولة لتحقيق مزيد من الاتساق والتآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الزيادة، وليس الانخفاض، في طلبات الاستعانة بالخبرات والدراية السياسية للإدارة، لا سيما من طرف هيئات الأمم المتحدة التي، وإن كانت مكلفة بولايات فنية في مجالات شاملة، قد تنقصها الدراية السياسية لأداء ولاياتها على نحو يراعي الحالة في الميدان أو انشغالات الهيئات الحكومية الدولية. كما أن قرارات الدول الأعضاء بإنشاء هيئات جديدة تعنى بالقضايا الشاملة، مثل لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام (قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ و ٢٨٧/٦٠)، تؤدي إلى الزيادة، وليس الانخفاض، في طلبات الحصول على خدمات الإدارة، لأن نواتج وقرارات تلك الهيئات ينبغي أن تشمل نواتج سياسية. فعلى سبيل المثال، يطلب من الإدارة إسداء المشورة بشأن قرارات التمويل التي يتخذها صندوقا بناء السلام والديمقراطية، ضمنا لإسهام التمويل في بلوغ الأهداف المشتركة.

والعديد من هذه القضايا الشاملة موضوع مناقشات عادية في الجمعية العامة والهيئات التشريعية الأخرى، فضلا عن توقعات الأمين العام بالتوصل إلى موقف معين وإسداء المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن أثر تلك القضايا الشاملة على السلم والأمن. والإدارة هي المصدر الأساسي لإسداء المشورة في هذا الصدد، ولذلك ينبغي تزويدها بالموارد اللازمة بناء على ذلك.

استنتاجات

في الختام، أمل أن تستفيد الدول الأعضاء في لجننتكم من الإيضاحات الواردة في هذه الرسالة خلال مناقشاتكم حول هذه المسألة الهامة. وبطبيعة الحال، ستعالج الأسئلة الإضافية التي أثارها أعضاء لجننتكم خلال مداوالات اللجنة الخامسة، ومن خلال تقديم معلومات إضافية.

وستثار النقاط اللغوية المحددة في رسالتكم خلال مناقشات اللجنة الخامسة، وسأكون أنا والعاملون معي على استعداد لتقديم مزيد من الإيضاحات خلال اجتماعاتكم.

(توقيع) ب. لين باسكو

وكيل الأمين العام للشؤون السياسية